

(المحاكم الاقتصادية)

بقلم المحامي / قتيبه فواز السعيد

تتجه دول كثيرة الي جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية و من الوسائل التي تتخذها لتحقيق ذلك تعديل القوانين و انشاء محاكم متخصصة في المجال الاقتصادي تضم من الناحية الفنية قضاة متخصصين بالفصل في هذا النوع من القضايا و التخصص عموما مطلوب لتوفير عناصر عدة منها الاتقان و الخبرة و السداد و من الناحية الاجرائية تضمن هذه المحاكم سرعة الفصل في الانزعة التي تعرض عليها بما تتميز به من اجراءات تختلف عن اجراءات التداعي العادية مما يوفر جانب من الطمأنينة للمستثمر الاجنبي و هي بذلك تتميز عن المحاكم العادية و عليه فان انشاء هذه المحاكم يتوقف علي ما اذا كانت الدولة جديده الي الاعتماد بشكل كبير علي الاستثمارات الاجنبية من عدمه ومع ذلك فان انشاء هذه المحاكم يمكن الاستعاضة عنه باقرار قانون خاص ينظم المسائل الاجرائية لبعض الدعاوي الناشئة عن بعض القوانين كقيد الدعوي و اعلانها و سيرها و الحكم فيها و مواعيد و طرق الطعن و بجانب هذا القانون يتم تاهيل قضاة و تخصيصهم للفصل في تلك الدعاوي و بذلك نكون قد حققنا الهدف و الغاية من انشاء تلك المحاكم دون ان ننشئها فعلا

ولاشك أن هذه الأزمة تداعياتها ستسفر عن أثار اقتصادية تمس كافة القطاعات الاقتصادية بكافة انواعها ممثلة في البنوك والشركات بما شركات التأمين والقطاعات المالية والاقتصادية الاستثمارية وخلافه لذلك وجب انشاء تلك المحاكم للفصل في هذه المنازعات على ان يكون تشكيل اعضاء تلك الدوائر ممن لهم

درايه بطبيعة تلك المنازعات والاستعانة بخبراء ومستشارين ماليين على المام
بطبيعة النزاعات وتأهيل العاملين بتلك المحاكم حتى لا تتراكم الدعاوى الناجمة عن
هذه الأزمة لعدم قدرة المحاكم على مواجهتها والفصل فيها بالنظر إلى طبيعتها
ومن فان النظام القضائي يحتاج إلى مثل هذه المحاكم

لذلك نحن بحاجة إلى أكثر تطور المنظومة القضائية وبحاجة إلى أفراد مجموعة
من القضاة ذوي دراية المنازعات الاقتصادية عن طريق اجتيازهم دورات
تدريبية فليس المطلوب في القاضي الإلمام القانوني فقط وإنما بجوار ذلك حس
العدالة وهو لن يتأني إلا من خلال فهمه لطبيعة المنازعات الاقتصادية والموازنة
بين مصالح أطرافها ومراعاة الضرر والفائدة وكل ذلك لن يتوافر بالفهم القانوني
وحده

كما يشترط أيضا أفراد إدارات معاونة لهذه المحكمة من خبراء فنيين أكثر
الماما بهذه المنازعات وكذلك إدارات تنفيذ مستقلة لضمان سرعة تنفيذها
ومن الممكن وضع حد لتلك المنازعات يكون الحكم فيها نهائيا بحسب قيمة
المنازعات بحيث لا يقبل الطعن بالتمييز وما زاد علي ذلك النصاب يقبل الطعن
بالتمييز وذلك علي غرار قانون إنشاء المحكمة الاقتصادية في مصر
وفقا للظروف الراهنة والتي ستخلفها هذه الازمة وتداعياتها بالأخص على القطاع
المالي والاقتصادية فإن المحاكم بوضعها الحالي لا تكفي لمواجهه هذه الازمة ومن
ثم فالدولة في حاجه لإنشاء محاكم اقتصاديه على أن يتم عمل دورات تدريبيه
متخصصه للقضاة التي ستعمل في هذه المحاكم